

«وول ستريت» تقفز بعد تقرير الوظائف وتعليقات باول

بورصات العالم.. تفاؤل يبشر بانتعاش المؤشرات



متعاملون في بورصة نيويورك

كان الأسواق خلال العام، بظلالها على الأسهم في ظل ياس كاد يسيطر على قوى السوق كافة وسط تشاؤم واضح يبشر به غالبية المحللين.

إلا أن الانفراج الذي حصل من خلال الناقتين المذكورتين منح الأسهم قوة عوضت بها خسائر الأسبوع وانتقلت من النطاق السلبي إلى النطاق الإيجابي في مختلف مناطق العالم سوى اليابان وأستراليا، وهكذا انتهى مؤشر نيكيا إلى اللون الأحمر وحيدا بين المؤشرات الرئيسية فاقدا 2.26% ومغلقا عند 19561.96 نقطة.

تصدر قائمة الراحين مؤشر ناسداك مستفيداً من صمود قطاع التقنية رغم الأزمة التي تسببت فيها أسهم شركة «أبل» الخمس بعد الكشف عن تراجع في الطلب الآسيوي على هواتفها، وقد بلغت مكاسب ناسداك الأسبوعية 2.34% مغلقا على 6738.86 نقطة، وجاءت مكاسب شريكه في وول ستريت متقاربة حيث ارتفع مؤشر داو جونز بنسبة 1.61% مغلقا على 23433.16 نقطة، وارتفع «إس أند بي 500» بنسبة 1.86% مغلقا على 2531.94 نقطة.

وقد لعبت تصريحات جيرمي باول على هامش مؤتمر جمعية الاقتصاديين الأميركيين بحضور سلفيه جانيت بلين وبين برنانكي حيث قال بوضوح (إذا طلب مني الرئيس ترامب الاستقالة فلن أستقيل)، دوراً مهماً في منح المستثمرين مزيداً من الثقة في سياسة

رافعتان أنقذتا مؤشرات الأسهم العالمية من الخسارة في نهاية أسبوع تداولات مختصرة بمناسبة رأس السنة كانت بدايته وسط بيئة مليئة بالقلق لينتهي على انفراج وتفاؤل لم يستثن سوى اليابان وأستراليا.

جاءت نافذة الأمل الأولى من مفاوضات التجارة بين الصين والولايات المتحدة بعد الإعلان عن لقاء على مستوى نواب الوزراء لاستئناف المفاوضات، وجاءت النافذة الثانية من تقرير الوظائف الأميركي الذي بلغ ضعف الحد الأقصى من توقعات المحللين ليكشف عن تحقيق 312 ألف وظيفة خلال شهر ديسمبر مقارنة مع 175 ألفاً للشهر الذي سبقه، بحسب صحيفة «الخليج» الإماراتية.

وكان الأسبوع قد انطلق على تارجح ناتج عن أداء سبي خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر الذي سجل أسوأ أداء على أساس شهري منذ الكساد الكبير، لكن الأمل في انتعاش يستند إلى تدني أسعار الأسهم إلى القاع، وإلى تغيير ما تكشف عنه الأيام الأولى من العام الجديد وهو ما حصل فعلاً.

ولم تتمكن الأسهم من منح المتداولين الشعور بالآمان عشية رأس السنة، حيث تراجعت مؤشرات الأسهم العالمية جملة يوم الاثنين، ولم يكن أداؤها في أول أيام تداول العام الجديد قويا إلى الحد الذي يغير المزاج العام رغم أنه كان أفضل من أداء يوم الاثنين خاصة في وول ستريت، وألقت بيانات حول أداء القطاع الصناعي الصيني الذي

محفزات إيجابية تدعم أداء الأسهم السعودية خلال الربع الأول



البورصة السعودية

توقع محللون ماليون أن يشهد أداء سوق الأسهم السعودية خلال الأسبوعين المقبلين تحسناً إيجابياً، سواء من حيث ارتفاع أسعار أسهم عدد من الشركات المدرجة أو زيادة في متوسط أحجام السيولة في السوق.

وأوضحوا أن أنظار المستثمرين والمتعاملين في الأسهم تتربح المحفزات الإيجابية المتمثلة في الأثر النفسي لتحسن أسعار النفط إضافة إلى انضمام مؤشر السوق السعودية لمؤشرات الأسواق العالمية الناشئة خلال الربع الأول من العام الحالي 2019 على الرغم من إقرار عدد منهم أن أحجام التداول ما زالت ضعيفة ولا تساعد في تجاوز مناطق مقاومة مهمة.

ووفقاً لـ «الاقتصادية» محمد الشميمري محلل مالي، إنه على المدى المتوسط لا تزال السوق في اتجاه يومي صاعد، حيث إن إغلاق السوق فوق مستوى 7840 نقطة أمر مهم، مشيراً إلى أن مناطق 7935 نقطة و7975 نقطة تعتبر مناطق مقاومة أسبوعية مهمة، إضافة لقمة سابقة عند مستوى 8062 نقطة، حيث تعتبر هذه المناطق مناطق مقاومة مهمة للسوق، ما يعني تجاوزها لابد أن تستمر السوق في إغلاق أسبوعي مرتفع لأطول فترة وبالتالي إغلاق شهري حتى يمكن القول إن هناك انطلاقاً حقيقة للمؤشر.

وأضاف، أن متوسط أحجام التداولات ما زالت ضعيفة وغير مساعدة لتجاوز مناطق المقامات السابقة، حيث تتداول السوق حالياً عند مستوى أقل من متوسط الأحجام الشهرية، وشهدت السوق متوسط التداول في 2018 عند 3.5 مليار ريال، بينما تم تداول أقل من ملياري ريال في الأسبوع الأول من عام 2019، مرجعاً ذلك إلى موسم الإجازة في المملكة، وكذلك عطلة رأس السنة الميلادية لكثير من المتعاملين في السوق، وتوقع الشميمري، تحسن أداء السوق بعد انتهاء موسم الإجازات، إضافة إلى أن الربع الأول من العام الجاري 2019 سيبدل مؤشر السوق السعودية ضمن توقعات أرباح الربع الناشئة العالمية، كما أن الأ نظار تتجه نحو توقعات أرباح الربع الرابع من عام 2018، والمحفزات التي تصاحب ذلك، مؤكداً أنها ستكون محفزاً للمستثمرين لزيادة نشاطهم في الأسابيع المقبلة.

من جانبه قال الدكتور خالد البنعلي أستاذ المالية والاقتصاد بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، إن أداء السوق خلال الأسبوعين الحالي والمقبل سيكون إيجابياً، متوقعا تحسناً في أسعار أسهم كثير من الشركات المدرجة، نتيجة عدة عوامل، من بينها التحسن الذي طرأ في أسعار النفط الجمعة الماضي، وكذلك تصريحات البنك الفيدرالي الأمريكي بخصوص أسعار الفائدة إضافة إلى التصريحات الأمريكية المتعلقة باحتمالية التوصل إلى اتفاق مع الصين فيما يتعلق بالحرب التجارية الدائرة بينهما.

إيران تقرر مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال لتسهيل التجارة الخارجية

قالت وسائل إعلام حكومية إن مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران وافق على مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال يوم السبت، في خطوة كبيرة باتجاه إصلاحات ستجعل إيران ملتزمة بالأعراف الدولية وقد تسهل التجارة الخارجية في مواجهة العقوبات الأمريكية.

وظلت إيران تحاول تطبيق المعايير التي وضعتها مجموعة العمل المالي (فاتف)، وهي هيئة دولية لمكافحة عمليات غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وتقول الشركات الأجنبية إن التزام إيران بمعايير فاتف وشطبها من القائمة السوداء للمنظمة أمران ضروريان لزيادة استثماراتها، خاصة بعد إعادة فرض العقوبات الأمريكية على طهران.

قضايا الإغراق في الولايات المتحدة ترتفع 300 بالمئة خلال عامين

وأضافت الوزارة في تقرير وزعته البعثة التجارية الأمريكية في جنيف أنها «حققت انتصارات ملموسة للشعب الأمريكي، في حين وصل الاقتصاد الأمريكي إلى مستويات غير مسبوقة».

وتعهد التقرير الذي حمل توقيع ويلبور روس وزير التجارة الأمريكي، بالاستمرار في تعزيز النمو الاقتصادي خلال العام الحالي، وحماية الأمن الوطني، وضمان تجارة عادلة على أسس متبادلة.

وأشار إلى أن الوزارة اتخذت إجراءات حاسمة لحماية الأمن الوطني، ومكافحة الممارسات التجارية الخارجية غير العادلة منذ أمد طويل التي لم تعالجها الإدارات السابقة.

وفي إطار مكافحة السياسات التجارية غير العادلة، ضرب التقرير ملاً بأنه في عام 2018، فرض مكتب الصناعة والأمن التابع للإدارة غرامة بمقدار 1.7 مليار دولار على شركة «زد. تي. إي» الدولية للاتصالات في الصين، لتصبح بذلك أكبر غرامة على الإطلاق يفرضها «مكتب الصناعة والأمن» على شركة واحدة. و«زد. تي. إي» شركة صينية متعددة الجنسيات تعمل في مجال معدات وأنظمة الاتصالات، مقرها في شينزين جنوبي الصين، وهي واحدة من الشركات الرائدة في مجال تصنيع معدات الاتصالات في الصين.

أظهر تقرير لوزارة التجارة الأمريكية أنها حققت في 137 قضية تجارية خلال الإدارة الحالية للرئيس الأمريكي دونالد ترمب، أي منذ تولي الرئيس مهام منصبه في 20 (يناير) 2017، بزيادة تمثل 303 في المائة عن الفترة المماثلة للإدارة السابقة.

وأضاف التقرير أن «إدارة التجارة الدولية عملت بجد على إجراء تحقيقات جديدة لمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية».

ولاحظ التقرير أن قوانين مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية توفر للشركات والعمال الأمريكيين آلية مقبولة دولياً للتعويض عن الآثار الضارة للأسعار غير العادلة للواردات إلى الولايات المتحدة.

وتحتفظ وزارة التجارة الأمريكية حالياً بـ 464 من أوامر مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية التي توفر تعويضات للشركات والصناعات الأمريكية التي تتأثر بالتجارة غير العادلة.

وكانت وزارة التجارة الأمريكية قدمت كشف حساب عن نشاطها خلال عام 2018، قالت فيه «إنها عملت جاهدة لحماية المصالح التجارية والأمنية الأمريكية، وإصلاح الممارسات الحكومية القديمة للإدارات السابقة، ودعم التنمية الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحققت أهدافاً حرجية خلال مسيرة العام الماضي».

1.4 تريليون دولار ديون متعثرة على بكين تثير شهية المستثمرين



المركز الصيني

العائد عليها 7.7 في المائة بينما لم يزد العائد على سندات الخزنة الأمريكية 0.8 في المائة، إلا أن المشكلة كانت في اليوان الصيني الذي انخفض في مواجهة الدولار بنحو 5.4 في المائة».

ويتوقع وارتون أن يواصل صانعو السياسة في الصين محاولاتهم لجذب المستثمرين في الديون المتعثرة والسندات، عبر تعزيز العملة الصينية، ويشير إلى احتمال حدوث ذلك في شهر نيسان (أبريل) المقبل، نتيجة الخمود الذي يصيب الفواوض التجارية الصينية، وتزايد التوقعات من قبل البنك المركزي الصيني بأن تتحول البلاد في السنوات المقبلة إلى عجز مستدام في الحساب الجاري، ومن ثم إذا نجحت سوق السندات الصينية في مواصلة استقبال موجات النقد الأجنبي، فسيساعد ذلك على تمويل العجز من دون سداد ما عليها من ديون أجنبية من حصيلة ما لديها من الاحتياطيات الأجنبية.

المجازفة، إلا أن هذا المشهد ربما يتغير تماماً إذا انهارت السوق العقارية في الصين تحت ضغط الأزمة الاقتصادية، وما يستتبع ذلك من عملية تصحيح تلقائية في الأسواق، تتضمن انخفاضاً في أسعار العقارات إلى مستويات متدنية للغاية.

ويربط الدكتور فلييب وارتون أستاذ الاقتصاد الإسيوي في جامعة كامبريدج، بين تزايد إقبال رجال الأعمال الدوليين على الاستثمار في الديون المتعثرة الصينية، وبين اتجاه السلطات الصينية إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي.

ويضيف لـ «الاقتصادية»، أنه دائماً ما يواجه العالم اتهامات للصين بأنها تسعى إلى الاستفادة من حرية التجارة على المستوى الدولي، بينما تبقى أسواقها المالية الداخلية مغلقة، إلا أن هذا تغير في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال كانت السندات الحكومية الصينية من بين الأفضل أداءً على المستوى الدولي العام الماضي، إذ بلغ

البالقان بوابة الصين الاقتصادية للنفوذ في أوروبا

في إعادة شحن البضائع وتوزيعها أكبر موانئ البحر المتوسط قريباً. لكن أكثر ما يميز هذا البناء هو أن شركة كوسكو الصينية للفلل التي تقيم على تشغيله، حيث حصلت الشركة عام 2008 على حق الانتفاع بهذا الميناء لمدة 40 عاماً، وذلك في إطار خطة خصخصة الميناء.

علماً مختلفاً تماماً، إنه يتكون من أوناش وحاويات ميناء العجرات الذي يقع بالحياة بالقرب من العاصمة البوسنية أينا والذي تبدأ منه رحلتهم إلى جزر بحريجه.

ولكن هناك وعلى بعد بضعة مئات قليلة من الأمطار، وفي الخفاء خلف تل صغير وحواجز، بالنسبة للسائح فإن مدينة بيرايوس هي ميناء العجرات الذي يقع بالحياة بالقرب من العاصمة اليونانية أثينا والذي تبدأ منه رحلتهم إلى جزر بحريجه.



نقل بضائع في إحدى الموانئ الأميركية

5 آلاف شركة سعودية في البحرين.. وتشكيل مجلس مشترك جديد



غرفة تجارة وصناعة البحرين

قال رئيس تجارة وصناعة غرفة البحرين سمير ناس لـ «الاقتصادية» : إن هناك خمسة آلاف شركة متوسطة وصغيرة عائدة لمستثمرين سعوديين في البحرين، مشيراً إلى أن (يناير) المقبل، سيشهد تشكيل وتفعيل مجلس الأعمال المشترك.

وأشار ناس إلى زيارة سيقوم بها وفد من رجال أعمال بحرينيين الشهر المقبل، للاجتماع مع نظرائهم السعوديين، بهدف تشكيل وتفعيل المجلس المشترك ومن ثم استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين خاصة في قطاع الصناعة والتجارة والعمار والسياحة.

وأوضح أن خطط المجلس ستتركز على إقامة مشاريع صناعية مشتركة خاصة في مجال الأمن الغذائي، والتعرف على الفرص الاستثمارية الموجودة في البلدين، وقطاع الخدمات اللوجستية الذي يفتح العديد من أبواب الفرص المشتركة، لافتاً إلى أن هذه الفرص تعزز التكامل الاقتصادي بين دول الخليج بشكل عام والسعودية على وجه الخصوص. وأفاد أن الاجتماع سيطرق للمعوقات التي تواجه حركة التجارة والاستثمار والعمل على تذليلها بالتنسيق مع الجهات الرسمية في البلدين.

وقال إن الاستثمارات السعودية في البحرين تعتبر مؤثرة وفعالة وتعد من أكبر الاستثمارات الأجنبية في البحرين، حيث توجد نحو خمسة آلاف شركة متوسطة وصغيرة عائدة لمستثمرين سعوديين، تمارس نشاطها في البحرين في مجالات الصناعة والعمار والسياحة والإيواء السباحي، في المقابل يوجد عدد من الشركات والمستثمرين البحرينيين يمارسون أنشطة تجارية وصناعية في السعودية.

والمح إلى أن البحرين ترغب في فتح باب النقاش مع الجانب السعودي بخصوص استثناء البحرين من قرار وقف تصدير الرمل من السعودية منذ 2009.